مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: أثر كفاية رأس المال والسيولة على الاعتمادات المستندية في المصارف الاسلامية دراسة حالة مصرف سوريا الدولي الإسلامي
اسم الكاتب: د. أكرم حوراني، رامي اليونس
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4950
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 20:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (1) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (1) 2017

أثر كفاية رأس المال والسيولة على الاعتمادات المستندية في المصارف الاسلامية دراسة حالة مصرف سوريا الدولي الإسلامي

الدكتور أكرم حوراني*
رامي اليونس**

(تاريخ الإيداع 19 / 1 / 2017. قُبِل للنشر في 27 / 2 / 2017)

□ ملخّص □

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الاثر الذي تلعبه كل من كفاية رأس المال والسيولة في الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الإسلامي، حيث تناول الجانب النظري مفهوم كل من كفاية رأس المال والسيولة وأهمية كل منهم بالنسبة للقطاع المصرفي، بالإضافة إلى مفهوم الاعتمادات المستندية وأنواعها واطرافها ، وقد أُجريت هذه الدراسة خلال الفترة المُمتدة من (الربع الاول للعام2008 وحتى الربع الأخير للعام2012).

وأظهرت نتائج اختبار الفرضيات أنه يوجد أثر لكل من كفاية رأس المال والسيولة(الجاهزية النقدية) على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الإسلامي ، حيث أدّى الاحتفاظ بنسب مرتفعة من كفاية رأس المال والسيولة الى انخفاض حجم الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الإسلامي خلال فترة الدراسة، وبناءً عليه أوصت الدراسة بضرورة الموازنة بين الاحتفاظ بنسب كفاية رأس المال والسيولة وبين إمكانية استثمار تلك الأموال في تحقيق ارباح مُحتملة من خلال عوائد الاعتمادات المستندية .

الكلمات المفتاحيّة: كفاية رأس المال، السيولة، الاعتمادات المستندية.

* أستاذ– قسم التأمين و المصارف– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.
** طالب ماجستير– قسم التأمين و المصارف– كلية الاقتصاد– جامعة دمشق– سورية.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (39) العدد (1) 2017
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (39) No. (1) 2017

The impact of capital adequacy and liquidity on documentary credits in Islamic banking The case study of Syria International Islamic Bank

Dr. Akram ALhorane[*]
Rame ALyons[**]

(Received 19 / 1 / 2017. Accepted 27 / 2 / 2017)

□ ABSTRACT □

This study aimed to identify the effect played by both capital adequacy and liquidity in the documentary credits to Syria International Islamic Bank . Where he addressed the theoretical concept of both capital adequacy and liquidity, and the importance of each of them for the banking sector ,In addition to the concept of documentary credits, types and its parties, this study was conducted during the period (first quarter of 2008 to the fourth quarter of 2012).

The results showed test hypotheses that there is the impact of both capital adequacy and liquidity (cash Readiness) on documentary credits to Syria International Islamic Bank. Where it caused retain high rates of capital adequacy and liquidity to the low volume of documentary credits to Syria International Islamic Bank during the study period. Accordingly, the study recommended the need to balance the retention rates of capital adequacy, liquidity and the ability to invest those funds in achieving the potential profit through returns documentary credits.

Key words: capital adequacy, liquidity, documentary credits.

[*]**Professor- Faculty Of Economics- Damascus University- Damascus- Syria.**
[**]**Postgraduate Student- Faculty Of Economics- Damascus University- Damascus- Syria.**

مقدّمة:

تساهم الاعتمادات المستندية بشكل كبير في دعم عملية التنمية الاقتصادية ويمكن القول أنَّ الاعتمادات المستندية هو محفز هام للنشاط الاقتصادي، حيث تقوم المصارف الاسلامية بدور وسيط مالي بين المستورد والمصدر، هذا الدور يأتي من خلال قبولها منح الاعتمادات المستندية بمختلف أنواعها، ويفرض هذا الدور على الإدارات في مختلف المصارف الاسلامية قرار في غاية الصعوبة يتمثل في الموافقة على منح الاعتمادات المستندية ، وتتأثر عملية منح الاعتمادات المستندية بالعديد من العوامل منها ما يخص العميل ومنها مُتعلِّق بالعوامل الاقتصادية والتشريعية في الدولة، ومنها ما يخص المصرف الاسلامي ولعل أهمها هنا بالإضافة الى الربحية فإنَّ سيولة المصرف الاسلامي وكفاية رأس المال لديه تكون من أولى الاعتبارات لدى القائمين على إدارة المصرف الاسلامي.

مشكلة البحث:

تُعتبر عملية منح الاعتمادات المستندية عملية مستمرة في المصارف الاسلامية ولها مراحلها واجراءاتها الخاصة حيث يتوسط قرار المنح سلسلة هذه الاجراءات التي تبدأ بعد استلام الطلب من العميل، وبالتالي استكمال الاجراءات أو رفض الطلب ما يعني التوقف عند هذه النقطة، وتلعب العديد من العوامل المختلفة أدواراً مُهمة فيها وبناءً عليه يمكن التعبير عن مشكلة البحث في السؤال التالي:

ما هو الاثر الذي تلعبه كل من كفاية رأس المال والسيولة على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي؟

أهمية البحث وأهدافه:

هدف البحث:

تهدف هذه الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه كل من كفاية رأس المال والسيولة في منح الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي والتوصل إلى مقترحات وتوصيات تخص دورها في عملية منح الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من تسليطه للضوء على النشاط الحيوي الذي تقوم به المصارف الاسلامية من خلال عملية منح الاعتمادات المستندية وأثره الايجابي الذي ينعكس ليس فقط على المصرف الاسلامي والافراد المتعاملين معه بل أيضاً على المجتمع ككل من خلال المساهمة في التنمية الاقتصادية، ويتوقف نجاح هذا الدور على نجاح عملية منح الاعتمادات المستندية التي تتأثر بالعديد من العوامل منها ما يخص المصرف الاسلامي نفسه كالسيولة وكفاية رأس المال ومنها ما هو مُتعلق بالعميل والظروف الاقتصادية العامة للدولة.

فرضيات البحث:

يختبر البحث الفرضية الاساسية وفق ما يأتي :

فرضية العدم H0 :لا يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاية رأس مال و سيولة المصرف الاسلامي على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

وسوف يتم اختبار الفرضية الاساسية من خلال فرضيتين فرعيتين على الشكل الآتي :

الفرضية الفرعية الاولى : يوجد أُثر ذو دلالة معنوية لكفاية رأس مال المصرف الاسلامي على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

الفرضية الفرعية الثانية : يوجد اثر ذو دلالة معنوية لسيولة المصرف الاسلامي على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

منهجية البحث:

في الجانب النظري: اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال جمع المعلومات من المراجع العربية، والأجنبية، والمقالات والدوريات العلمية ذات الصلة بموضوع البحث التي تناولت كفاية رأس المال والسيولة المصرفية بالإضافة الى الاعتمادات المستندية.

في الجانب العملي: تم فيه استخراج النسب الخاصة بمتغيرات الدراسة، ثم استخدام برنامج EViews 9 الاحصائي لمعرفة أثر كفاية رأس المال والسيولة على الاعتمادات المستندية، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية ربع السنوية لبنك سوريا الدولي الاسلامي خلال الفترة الزمنية من الربع الاول للعام 2008 وحتى الربع الأخير من العام2012.

حدود البحث:

- الحدود الزمانية : يغطي البحث الفترة من الربع الاول لعام 2008 الى الربع الاخير من عام 2012 .
- الحدود المكانية: السوق المصرفية السورية .

مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث بالمصارف الاسلامية العاملة في سورية ، أما بالنسبة لعينة البحث فهي مصرف سوريا الدولي الاسلامي كونه من أقدم المصارف الاسلامية العاملة في سورية وكونه الأكبر من حيث حجم رأس المال و اجمالي الموجودات.

الدراسات السابقة(الدراسات المرجعية):

1- دراسة (سحبان، 2015) بعنوان:

"دور البنود خارج الميزانية في تعزيز السيولة المصرفية دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية" [1]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه البنود خارج الميزانية من خلال توضيح أثرها في ربحية وسيولة المصرف العربي الأردني.

وبينت نتائج الدراسة ان هناك اثر ذو دلالة معنوية احصائيا للبنود خارج الميزانية في السيولة حيث ان البنود خارج الميزانية قد اثرت عكسيا في السيولة سواء كان ذلك في نسبة الجاهزية النقدية او في نسبة السيولة القانونية مما ادى بالضرورة الى انخفاض في نسبة الجاهزية النقدية و نسبة السيولة القانونية كلما ازدادت البنود خارج الميزانية.

واوصت الدراسة للمصرف محل البحث بالتوجه لزيادة حجم خدماته المقدمة في مجال الاعتمادات المستندية و الكفالات و خطابات الضمان و اتاحة الفرصة كذلك لاستخدام السيولة في مجالات توظيف اخرى للوصول الى مستويات ملائمة من السيولة .

2- دراسة (كتلو، 2013) بعنوان:

"دراسة أثر البنود خارج الميزانية في سيولة وربحية المصارف دراسة تطبيقية في المصرف العربي"[2]

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الدور الذي تلعبه البنود خارج الميزانية من خلال توضيح أثرها في ربحية وسيولة المصرف العربي الأردني.

وتوصلت الى وجود علاقة ارتباط قوية بين البنود خارج الميزانية وبين السيولة والربحي، كما توصلت الى وجود أثر معنوي لكل من الاعتمادات المستندية والضمانات على الربحية وعدم وجود أثر معنوي للكفالات على الربحية، إضافةً الى وجود أثر معنوي لكل من الاعتمادات المستندية والضمانات والكفالات على السيولة.

وأوصت الدراسة بزيادة الاعتماد على الاعتمادات المستندية في حال رغبة المصرف في تحقيق مستوى مقبول من الربحية، وبزيادة الاعتماد على الكفالات في حال رغبته في تحقيق مستوى مقبول من السيولة وذلك لتحقيق التوزان بين السيولة والربحية.

3- دراسة (AKTAN B., et al ،2013) بعنوان:

"Off-Balance Sheet Activities Impact on Commercial Banks Performance: An Emerging Market Perspective[3] ".

"أثر الأنشطة خارج الميزانية العمومية على أدار المصارف التجارية: من منظور سوق ناشئة"

بحثت هذه الدراسة في تأثير الأنشطة خارج الميزانية العمومية على أداء المصارف المدرجة في سوق اسطنبول للأوراق المالية باستخدام أربعة مقاييس للأداء تتضمن التعرض للمخاطر المصرفية، الربحية، الرافعة المالية، وحالة السيولة.

وقد وجدت هذه الدراسة أن كلاً من المخاطر المصرفية ومخاطر سعر صرف العملات الأجنبية ترتبط ايجابياً مع الأنشطة خارج الميزانية العمومية وهذا يشير الى أن الأنشطة خارج الميزانية العمومية تزيد من التعرض للمخاطر المصرفية ومخاطر سع الصرف الأجنبي للمصارف، وأشارت النتائج أيضاً الى أن الأنشطة خارج الميزانية العمومية بسبب استخدامها للتحوط (التغطية)، تحسن عوائد أسهم المصارف لكن لديها تأثير سلبي على العائد على حقوق الملكية وبالإضافة الى ذلك، فإن الأنشطة خارج الميزانية العمومية ليس لها أثر مهم احصائياً على الرافعة المالية أو السيولة.

4- دراسة (Samu & Jokivuolle،2013) بعنوان:

"The Impact of Capital Adequacy on the Off-Balance Sheet Items of the Malaysian Islamic Banks during the Period(2002-2010)[4] "

"أثر كفاية رأس المال على البنود خارج الميزانية في المصارف الاسلامية الماليزية بين عامي 2002-2010"

قام الباحثون بتطبيق هذه الدراسة على عينة شملت 12 مصرف اسلامي في ماليزيا وتم تصنيف المصارف الى ثلاث اقسام كبير و متوسط و صغير بناء على ثلاث معايير اساسية هي حجم رأس المال و قيمة اجمالي الموجودات و عدد البنوك المراسلة لكل مصرف في العينة حيث تم استخراج النسبة التي تمثل كفاية رأس المال في كل مصرف و احتساب اثرها على البنود خارج الميزانية متمثلة في الاعتمادات المستندية و الكفالات و خطابات الضمان وتوصلت الدراسة الى تأثير كفاية رأس المال و بشكل سلبي على البنود خارج الميزانية عند المصارف الكبيرة و المتوسطة في العينة وعدم تأثيرها على المصارف الصغيرة .

الاطار النظري :

1- مفهوم كفاية رأس المال:

تُعرف كفاية رأس المال بأنها " قيمة رأس المال المُحتفظ بها مؤقتاً والمطلوب لمواجهة المخاطر المحتملة كما أنها نوع من المعايير التي تقيس مدى التوافق بين رأس مال المصرف الفعلي مع متطلبات الحد الأدنى من رأس المال خلال فترة زمنية محددة"[5]. كما أنَّها تُشير الى " امتلاك المصرف رأس مال معين لحمايته من المخاطر التي قد يفقد بها العملاء ودائعهم كنتيجة للخسائر التجارية التي قد يتعرض لها المصرف"[6]، وهي تُعبِّر عن" قدرة رأس مال المصرف على استيعاب مخاطر الموجودات الممولة من أمواله الذاتية ومن الأموال المضمونة من قِبله في جميع الأوقات "[7]، هذا ويرى الباحث أن كفاية رأس المال هي عبارة عن نسبة معينة من الأموال الذاتية (جزء من حقوق الملكية) تقرر الإدارة في المصرف الاحتفاظ، ليكون لديها القدرة على تسديد الالتزامات ومواجهة الخسائر والمخاطر المحتملة التي يمكن التعرض لها في المستقبل. مع الإشارة إلى أنّ هذه الأموال ستكون قد جُمدت تقريباً بالتالي حُرم المصرف من العوائد التي كان يمكن تحقيقها لو تم استثمارها فعلياً.

1-1 أهمية كفاية رأس المال:

عادةً يكون هيكل رأس المال في المصارف على درجة عالية من التنظيم حيث أنّ كفاية رأس المال تساعد المصرف على امتصاص أي صدمات أو خسائر قد تواجهه، كما يلعب رأس المال دوراً هاما في خفض عدد حالات إفلاس المصارف وحدوث الخسائر للمودعين، وفي الوقت نفسه تخاطر المصارف في سبيل تعظيم قيمة حقوق المساهمين والأرباح على حساب مقدمي الأموال، وهنا تلعب كفاية رأس المال دورا حيوياً في الحد من المخاطر المختلفة في الصناعة المصرفية، مُعتمدتاً على رأس مال المصرف بحيث يكون كافي أيضاً لتوفير الأموال اللازمة لتلبية الاحتياجات الداخلية والنمو، وكذلك ضمان الأمن للمودعين، هذا وتتأثر كفاية رأس المال أيضاً بالظروف الاقتصادية المتوقعة للاقتصاد بأكمله.

كما أنّ خصوصية العمل المصرفي عامة و الاسلامي خاصة وسماته المرتبطة بأطراف متعددة ومتعارضة في نفس الوقت تُظهر لنا أهمية كفاية راس المال بالنسبة لتلك الأطراف، فإدارة المصرف يهمها بالدرجة الأولى جذب المودعين والمستثمرين وهذا ما تحققه كفاية رأس المال، بينما يهتم المودعون بقوّة المصرف وملاءته لحماية ودائعهم من خلال نظرتهم إلى رأس المال والاحتياطيات مقارنةً بحجم الودائع، أما المصرف المركزي فيهتم بكفاية رأس المال حتى لا يصل المصرف إلى حالة عدم الملاءة وذلك بهدف المحافظة على أموال المودعين والمساهمين، وعليه فإنّ الاهتمام بكفاية رأس المال أصبح من أبرز القضايا المعاصرة إذ بدأ هذا المفهوم ومعاييره يحظى بأهمية متزايدة في ظل التطورات المتلاحقة التي تشهدها الأسواق العالمية حيث أنّ عمل المصارف التجارية وما تفرضه طبيعة مصادر أموالها واستخداماتها يتعرّض إلى العديد من المخاطر التي قد تنشأ عن عوامل داخلية ترتبط بنشاط المصرف وإدارته أو عن عوامل خارجية تنتج عن تغيير الظروف التي يعمل المصرف في ظلِّها[8].

ويؤكد الباحث على ضرورة وضع حدود دنيا ملائمة لمتطلبات كفاية رأس المال في المصارف التجارية ولو أدّى ذلك لتجميد بعض الأموال، لفترات زمنية معينة وما له من أثر على امكانية استثمارها ولكن هذه المتطلبات كفيلة بتخفيف وتحجيم هذه المخاطر وتساهم في امتصاص الخسائر المحتملة.

2- مفهوم السيولة المصرفية

إنّ مقدار السيولة لأي مال يعتمد على سهولة تحويله إلى نقد، فكلما ازدادت هذه السهولة ازدادت سيولة هذا المال. ومبدأ السيولة العامة في المصارف يعني أن تعمل الإدارة في هذا المصرف على الاحتفاظ على أموالها بدرجة عالية من السيولة تتمكن معها من مقابلة حركة السحوبات العادية والمفاجئة[9].

والسيولة تُعبِّر عن قدرة المصرف على تحويل تعهداته إلى نقد حاضر عند الطلب، بمعنى أنّ العميل يستطيع السحب نقداً باستخدام ودائعه في أي وقتٍ يشاء ويترتب عليها عدم تحمّل المصرف لنفقات أو التعرض لخسائر كما أنَّه يجب التمييز بين سيولة الأصل وقابليته للتداول فسيولة الأصل تعني قابليته للتحول إلى نقد في موعد استحقاقه، أما القابلية للتداول فهي إمكانية حصول المصرف على قيمة ذلك الأصل قبل موعد استحقاقه (إعادة حسمه لدى المصرف المركزي أو المصارف الأخرى) [10]. والسيولة هي أحد القيود على أهم الأهداف في تحقيق أقصى ربح ممكن، لذا يجب البحث عن التوازن الأمثل بين الربحية والسيولة في إدارة الاصول والخصوم في المصرف[11].

وإدارة السيولة تعني قدرة المؤسسة المالية في الحفاظ على توازن مستمر بين التدفقات المالية الداخلة والخارجة مع مرور الوقت، ويمكن للمصارف أن تعتمد استراتيجيات وتقنيات مختلفة من أجل تحقيق هذا الهدف. كما أنها مقياس لقدرة المؤسسة المالية على تحويل الأصول إلى نقد بأقصر فترة زمنية ومن دون تحمل خسائر رأسمالية، ويمكن اعتبارها بأنها قدرة المؤسسة المالية في الحصول على الأموال اللازمة عند الحاجة إليها[12] ويرى الباحث أنّ السيولة في المصارف تعني كميّة الاموال التي تعطي المصرف قدرة على توفير النقد في أي وقت وبأقل خسائر ممكنة وأسرع وقت ممكن، وذلك في الاحوال العادية وعند الحاجة إليها على حدٍ سواء إذ أنَّ الحاجة إلى السيولة المصرفية وتوفرها لا تختلف أهميتها من وقتٍ إلى آخر.

1.2- دور وأهمية السيولة في المصارف:

إنَّ من أبرز الأدوار التي تقوم بها السيولة في المصارف هو دورها كمؤشِّر لقياس القوة المالية للمصرف، وكذلك قياس قدرة المصرف على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل(الخصوم المتداولة) مما يمتلكه من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها الى نقد في فترة زمنية قصيرة، وتأتي أهميَّة السيولة المصرفية لجميع الأطراف المتعاملة في القطاع المصرفي من كونها أبرز السمات الحيوية التي تُميِّز المصارف عن المؤسسات والوحدات الاقتصادية الأخرى، فجميع تلك الوحدات تستطيع تأجيل الوفاء بالتزاماتها لبعض الوقت أما المصارف فبمجرَّد إشاعة عدم توفر السيولة لدى مصرف ما فإنَّ ذلك كفيل بأن يُفقد ثقة المودعين مما يؤدّي إلى الإفلاس نتيجة زيادة سحب الودائع من قبل المودعين. هذا وإنَّ توافر السيولة لدى المصارف من الأمور التي تُكسب هذه المصارف مزايا عديدة أهمها:

- تأكيد القدرة على الوفاء بالالتزامات والتعهدات المترتبة على المصرف.
- تجنُّب اللجوء إلى المصادر الخارجية للتمويل .
- تجنُّب الاضطرار الى بيع الأصول الخاصة بالمصرف.
- تعزيز الثقة لدى المتعاملين مع المصرف من مودعين ودائنين وغيرهم.

فالسيولة ضرورية لقيام المصارف بعملها وممارسة أنشطتها بالإضافة إلى أهميَتها في تجنُّب خطر الإفلاس والتصفية، وكذلك في خلق الثقة لدى كل من المودعين والدائنين بقدرة المصرف على الوفاء بكامل التزاماته تجاههم[13].

2-2 إدارة السيولة في المصارف:

إنّ الاحتفاظ بنسبة مرتفعة من السيولة يؤدي إلى زيادة الأصول السائلة في المصارف ، بالتالي تأثر سلبي للقدرة على تقديم التمويل واستثمار الاموال عموماً في المصرف، ويحدث العكس تماماً في حالة خفض هذه النسبة من السيولة. وإدارة السيولة تعني تحديد احتياجات السيولة ثمّ إدارة المركز المالي للمصرف:

- تحديد احتياجات السيولة: ويتم ذلك من خلال التشريعات القانونية إضافةً الى المقادير الإضافية من السيولة التي تضيفها الإدارة في المصرف نفسه لمواجهة طلبات التمويل التي يمكن توقّعها والسحوبات غير المتوقعة على الودائع، فتكون مهمة الإدارة هنا الموائمة بين هذه المتطلبات وبين النقدية السائلة الناتجة عن عمليات الإيداع والسداد و الإيرادات الأخرى للمصرف.
- إدارة المركز المالي: استكمالا لإدارة السيولة وتقدير الاحتياجات منها وبعد استيفاء حاجة المصرف من الاحتياطيات القانونية والاحتفاظ بقدر كافي من الودائع، يتم التعرف على مدى تأثّر الارصدة النقدية داخل المصرف بالعمليات التي تتم خارج المصرف والتي ينتج عنها تدفق النقدية السائلة من والى المصرف.

وهنا تستطيع الإدارة ان تعد موازنة تقديرية يومية لحجم التدفق النقدي اعتماداً على دراسات تأخذ العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في الاعتبار، وتسترشد بسلسلة زمنية لنشاط المصرف[11].

ويرى الباحث أن عملية إدارة السيولة في المصارف عموما التجارية منها و الاسلامية هي عملية ديناميكية تُمثل جوهر العمليات والأداء المالي في المصرف الواحد، فالتزام المصرف بمنح النقد كتمويل يقابله حاجة ملحة لتلقي النقد بكل اشكاله كالودائع و حسابات الاستثمار، وقبول الودائع يفرض على الإدارة ضرورة توفير السيولة لمواجهة متطلبات السحب على هذه الودائع، وهذا كلّه يتم في إطار عمليات تدفق وخروج للنقدية من وإلى المصرف.

3- مفهوم الاعتمادات المستندية:

تعرف على أنها طريقة للدفع يضمن بموجبها المصرف المصدر بناءً على تعليمات من المشتري، بأن يدفع للبائع مبلغاً معيناً من المال مقابل تقديمه للمستندات المطلوبة مطابقة للشروط خلال فترة زمنية محددة[14]، وتعرف كذلك على أنها تعهد خطي صادر عن المصرف فاتح الاعتماد الى البائع (المستفيد) بناء على طلب ووفقاً لتعليمات المشتري يتعهد فيه المصرف بدفع مبلغ محدد أو قبول سحوبات زمنية بقيمة محدد خلال فترة زمنية محددة، ومقابل استلام المصرف لمستندات محددة بشر مطابقتها لشروط الاعتماد[15]، وهناك من يعرفها على أنها ترتيبات زمنية بين المصارف لتسوية معاملات تجاريو دولية[16].

4- أطراف الاعتمادات المستندية:

تتكون الاعتمادات المستندية في طبيعتها من أطراف أساسية يجب أن تتوفر فيها ولاتكتمل إلا بوجودها، طرفان في بلد المستورد وهما: المستورد والمصرف فاتح الاعتماد، وطرفان في بلد المُصدر وهما: المُصدر والمصرف المبلغ (المراسل).

4- 1 المشتر (المستورد) The Buyer (The Importer)

وهو الذي يشتري البضاعة أو يطلب الخدمة وهو الذي يوجه طلباً للمصرف من أجل فتح اعتماد مستندي لصالح المُصدر لتسديد ثمن هذه البضاعة أو الخدمة[17].

4-2- المصرف المُصدر (فاتح) الاعتماد: The Issuing Bank

وهو المصرف الذي يقوم بإصدار الاعتماد طبقاً للشروط الواردة في طلب فتح الاعتماد ويرسله للمستفيد ويتعهد بموجبه بالدفع أو القبول أو تداول المستندات[15].

4- 3- المستفيد (المُصدر): The Beneficiary (The Exporter)

وهو المخول باستلام مبلغ الاعتماد عند تقديمه المستندات المتفق عليها خلال مدة صلاحية الاعتماد مطابقة للشروط الى مصرفه[18].

4- 4- المصرف المّبلغ: The Advising Bank

وهو الذي يقوم بتبليغ تفاصيل الاعتماد للمستفيد وبردف قيمة المستندات المطابقة لشروط الاعتماد المقدمة منه، واذا كان المصرف المُصدر لا يحفظ بحساب لدى المصرف المُبلغ فأنه يفوضه بأن يسحب على حسابه لدى مصرف آخر يحتفظ بحساب لديه (المصرف المُغطي) [16].

5- أهم أنواع الاعتمادات المستندية:

تتعدد أنواع الاعتمادات المستندية بسبب تنوع الشروط والاصطلاحات التي قد ترد فيها، وتقسم عموماً الى قسمين أساسيين من حيث الغرض منها وهما:

-اعتمادات الاستيراد(الصادرة): Import Documentary Creditوهي التي تقوم المصارف المحلية بفتحها لتمويل عمليات الاستيراد بناء على طلب عملاءها المستوردين المحليين لصالح المستفيدين (المُصدرين) في الخارج[19].

-اعتمادات التصدير (الواردة) Export Documentary Creditوهي التي تُفتح لتمويل علميات التصدير حيث يتلقى المصرف المحلي من المصرف الأجنبي الاعتمادات المفتوحة لديه بناء على طلب المستوردين الأجانب لصالح مستفيدين (مُصدرين) محليين[20].

والاعتمادات بقسميها لسابقين يمكن تصنيفها على النحو الآتي:

5- 1- من حيث قوة تعهد المصرف مُصدر الاعتماد:

5- 1- 1- الاعتماد المستندي القابل للإلغاء: Revocable Documentary Credit

ويحق وفقه للمصرف إلغاء أو تعديل شروطه في أي وقت شاء خلال فترة سريانه دون إشعار مسبق للمستفيد وبدون موافقة مسبقة من بقية الأطراف[17].

5- 1- 2 الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء In evocable Documentary Credit

هذا النوع لا يمكن للمصرف الفاتح أو المستورد الغاءه قبل انتهاء سريانه، أو تعديله الا بموافقة وتراضي جميع الاطراف المعنية بالاعتماد وخاصة المستفيد[15].

من وجهة نظر الباحث فأن النوع الأول هو الأفضل بالنسبة للمصرف، حيث يستطيع بموجبه الغاء التزامه تجاه المستفيد في حال تعرض لنقص سيولة مفاجئ، دون تحمل أية مسؤولية ودوم أن يكون عليه أي التزام اتجاه المستفيد.

5- 2- من حيث قوة تعهد المصرف المراسل:

5- 2- 1- الاعتماد المُعزز: Confirmed Documentary Credit

وفيه يقوم المصرف الفاتح بإصدار اعتماد قابل للإلغاء لصالح المستفيد ويطلب من المراسل في بلد المستفيد بأن يبلغه الاعتماد بعد اضافة تعهده بدفع قيمة الاعتماد بمجرد المستفيد للمستندات المطابقة، ويسمى المصرف الذي يضيف تعهده على الاعتماد إلى جانب تعهد المصرف الفاتح بالمصرف المُعزز[21].

5- 2- 2- الاعتماد غير المُعزز Unconfirmed Documentary Credit

قد يكون اعتماداً قابلاً للإلغاء أو غير قابل للإلغاء، وفي هذا النوع من الاعتمادات لا يضيف المصرف المراسل تعهده الى تعهد المصرف الفاتح بالدفع عند تقديم المستفيد للمستندات المطابقة للشروط[21].

يرى الباحث أن الاعتماد غير المُعزز هو الأفضل بالنسبة للمصرف على اعتبار أن الاعتماد المُعزز يكون غير قابل للإلغاء.

5- 3- من حيث أسلوب تغطية الاعتماد:

5- 3- 1 الاعتماد المغطى بالكامل: Covered Documentary Credit

ووفقاً لهذا النوع يقوم المستورد بتغطية كامل قيمة الاعتماد بالإضافة الى جميع العمولات المترتبة على عملية الإصدار للمصرف فاتح الاعتماد[22].

5- 3- 2 الاعتماد المُغطى جزئيا: Partial Covered Documentary Credit

وفيه يقوم العميل المستورد بتسديد جزء (نسبة) معين من قيمة الاعتماد بينما يقوم المصرف الفاتح بتغطية القيمة المتبقية[22].

من وجه نظر الباحث فإن الاعتماد المغطى بالكامل هو الأفضل بالنسبة للمصرف حيث أنه لا يتطلب من المصرف خروج أي نقدية وبالتالي هذا سيعزز من مستوى السيولة لديه.

الدراسة العملية :

دراسة أثر كفاية رأس المال والسيولة على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي :

قام الباحث باختبار أثر كل من كفاية رأس المال والسيولة على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي ، وذلك من خلال دراسة وتحليل القوائم المالية المنشورة واستخراج النسب المالية لمتغيرات الدراسة وفق القوانين التالية:

نسبة كفاية رأس المال = (رأس المال المدفوع و احتياطياته+احتياطي اعادة التقويم+احتياطي معدل الارباح +احتياطي مخاطر الاستثمار) / (الأصول المرجحة بالمخاطر الممولة من رأس المال والمطلوبات + 50 % من الأصول المرجحة من حسابات الاستثمار)

نسبة السيولة (الجاهزية النقدية) = (النقد والارصدة النقدية والاستثمارات قصيرة الاجل) / (اجمالي الودائع و الالتزامات و التأمينات)

نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية = الاعتمادات المستندية / (الاعتمادات المستندية + الكفالات + القبولات + خطابات الضمان)

كما قام الباحث باختبار فرضيات الدراسة باستخدام برنامج EViews 9 بالاعتماد على اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test.

الجدول رقم (1) نسبة كفاية رأس المال و الجاهزية النقدية ونسبة اجمالي الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية

البيان / الفترة	نسبة كفاية رأس المال	نسبة السيولة (الجاهزية النقدية)	نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية
2008 Q1	%11.44	%27.44	%58.82
2008 Q2	%8.68	%18.64	%79.62
2008 Q3	%9.98	%29.52	%76.42
2008 Q4	%11.16	%22.44	%68.62

%75.72	%19.64	%8.57	2009 Q1
%73.82	%27.52	%8.98	2009 Q2
%76.10	%19.27	%8.18	2009 Q3
%82.86	%12.13	%8.59	2009 Q4
%77.89	%22.58	%8.54	2010 Q1
%77.67	%19.62	%12.74	2010 Q2
%80.58	%20.53	%11.27	2010 Q3
%79.51	%15.72	%13.26	2010 Q4
%78.63	%27.49	%13.27	2011 Q1
%73.00	%31.77	%13.02	2011 Q2
%74.01	%34.15	%10.71	2011 Q3
%75.47	%26.00	%17.96	2011 Q4
%70.07	%29.48	%17.78	2012 Q1
%60.29	%39.84	%20.37	2012 Q2
%61.46	%54.51	%22.30	2012 Q3
%52.78	%47.60	%19.93	2012 Q4

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى القوائم المالية المنشورة للمصرف خلال سنوات الدراسة

دراسة أثر كفاية رأس المال على الاعتمادات المستندية:

سيتم دراسة هذا الاثر من خلال اختبار الفرضية الأولى: يوجد أثر ذو دلالة معنوية لكفاية رأس المال على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

ولتوضيح هذا الدور قام الباحث باستخدام برنامج EViews 9 للتحليل الاحصائي بالاعتماد على اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test.

الجدول رقم (2) معاملات الارتباط والتحديد الخاصة بكفاية رأس المال

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	- 0.743	0.553	0.523	0.0554244

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (EViews 9).

يلاحظ من الجدول السابق أن الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع (معامل ارتباط النموذج) يساوي الى(0.743−) وهو ارتباط سالب ويُبين مدى تأثُر نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية بنسبة كفاية رأس المال ، كما بلغ معامل التحديد المعدّل بين المتغير المستقل والمتغير التابع (0.523)، وهذا يدل على أنّ التغيرات في نسبة كفاية راس المال ساهمت في تفسير ما مقداره (52.3%) من التغير الحاصل في المتغير التابع

نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية وبالتالي فإنّ(58.7%) من التغير في نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية المتغير التابع تعود إلى عوامل اخرى.

الجدول رقم (3) تحليل التباين ANOVA لكفاية رأس المال بمصرف سوريا الدولي الاسلامي

ANOVA					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	0.057	1	0.057	18.538	0.001
Residual	0.046	15	0.003		
Total	0.103	16	0.057		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (EViews 9).

ويوضح الجدول رقم (3) تحليل التباين للمتغير المستقل والمتغير التابع حيث تشير النتائج إلى أن معامل فيشر (F=18)في النموذج عند مستوى معنوية (Sig=0.001) وهي أقل من (0.05)، وبناءً عليه نقبل الفرضية الأولى والتي تقول بأنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكفاية رأس المال على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

الجدول رقم(4) معاملات النموذج الخاصة بكفاية رأس المال

Coefficients					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	0.900	0.042		21.420	0.000
Ca	-1.285	0.299	-.743	-4.306	0.001

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (EViews 9).

من الجدول السابق يمكن كتابة معادلة الانحدار التي تربط المتغير المستقل بالمتغير التابع بالشكل التالي:

Fa =0.900 −1. 285 Ca

حيث أنّ:

Fa: المتغير التابع ممثلاً بنسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية في مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

Ca: نسبة كفاية رأس المال في مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

(0.900) وهي نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية في حال عدم توفر بيانات عن كفاية رأس المال .

(285 .1−) أي أنّ نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي تنخفض بنسبة285 .1% عندما تزداد نسبة كفاية رأس المال بنسبة 1% وهي معنوية عند مستوى دلالة 5%.

2- دراسة أثر السيولة (الجاهزية النقدية) على منح الاعتمادات المستندية

سيتم دراسة هذا الدور من خلال اختبار الفرضية الثانية التي تنص على أنّه يوجد أثر ذو دلالة معنوية للسيولة (الجاهزية النقدية) على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

ولتوضيح هذا الدور قام الباحث باستخدام برنامج EViews 9 للتحليل الاحصائي بالاعتماد على اختبار الانحدار البسيط Simple Regression Test.

الجدول رقم (5) معاملات الارتباط والتحديد الخاصة بالسيولة

Model Summary				
Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	- 0.863	0.744	0.727	0.0419293

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (EViews 9).

يلاحظ من الجدول السابق أن الارتباط بين المتغير المستقل والمتغير التابع (معامل ارتباط النموذج) يساوي الى(0.863−) وهو ارتباط سالب يُشير إلى مدى تأثير السيولة (الجاهزية النقدية) في نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية ، كما بلغ معامل التحديد المعدّل بين المتغير المستقل والمتغير التابع (0.727)، وهذا يدل على أنّ التغيرات في نسبة السيولة (الجاهزية النقدية) ساهمت في تفسير ما مقداره (72.7%) من التغير الحاصل في المتغير التابع نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية ، وبالتالي فإنّ (38.3%) من التغير في نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية المتغير التابع تعود إلى عوامل اخرى.

الجدول رقم (6) تحليل التباين ANOVA الخاصة بالسيولة في مصرف سوريا الدولي الاسلامي

ANOVA					
Model	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Regression	0.077	1	0.077	43.601	0.000
Residual	0.026	15	0.002		
Total	0.103	16			

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (EViews 9).

ويوضح الجدول رقم (**6**) تحليل التباين للمتغير المستقل(نسبة السيولة) والمتغير التابع(نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية)، حيث تشير النتائج إلى أن معامل فيشر(F=43.6) في النموذج عند مستوى معنوية (Sig=0.000) وهي أقل من (0.05)، وبناءً عليه نقبل الفرضية الثانية والتي تقول بأنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية للسيولة (الجاهزية النقدية) على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

الجدول رقم(7) معاملات النموذج الخاصة بالسيولة (الجاهزية النقدية)

Coefficients					
Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
	B	Std. Error	Beta		
(Constant)	0.899	0.028		32.401	0.000
La	-0.616	0.093	-.863	-6.603	0.000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام برنامج (EViews 9).

من الجدول السابق يمكن كتابة معادلة الانحدار التي تربط المتغير المستقل بالمتغير بالشكل التالي:

$$Fa = 0.899 - 0.616\ La$$

حيث أنّ:

Fa: المتغير التابع ممثلاً بنسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية في مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

La: نسبة السيولة (الجاهزية النقدية) في مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

(0.899) وهي نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية في حال عدم توفر بيانات عن نسبة السيولة (الجاهزية النقدية) وهي معنوية عند مستوى دلالة 5% أي أنّ معادلة الانحدار تحوي ثابت (قاطع) لا يساوي الصفر.

(0.616−) أي أنّ نسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي تنخفض بنسبة 61.6 % عندما تزداد نسبة السيولة (الجاهزية النقدية) بنسبة 1% وهي معنوية عند مستوى دلالة 5%.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

أظهرت نتائج التحليل أنه يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكل من نسبة كفاية رأس المال ونسبة السيولة(الجاهزية النقدية) عند درجة ثقة 95% على الاعتمادات المستندية مُعبراً عنها (بنسبة الاعتمادات المستندية الى البنود خارج الميزانية) لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي وبناءً عليه نقبل الفرضيتين القائلتين:

- يوجد أثر ذو دلالة احصائية لكفاية رأس المال على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية للسيولة(الجاهزية النقدية) على الاعتمادات المستندية لدى مصرف سوريا الدولي الاسلامي.

حيث أن كل من كفاية رأس المال والسيولة (الجاهزية النقدية) قد أثرت وبشكل سلبي على الاعتمادات المستندية فقد أدى زيادة الاحتفاظ بنسب مرتفعة من كفاية راس المال وكذلك الاحتفاظ بنسب مرتفعة من السيولة الى خفض الاعتمادات المستندية في مصرف سوريا الدولي الاسلامي خلال فترة الدراسة.

التوصيات:

بناءً على النتائج السابقة يوصي الباحث القائمين على مصرف سوريا الدولي الاسلامي بعدم الاحتفاظ بنسب عالية من كفاية راس المال والسيولة (الجاهزية النقدية) على حساب امكانية استثمار هذه الاموال في منح الاعتمادات المستندية وبالتالي امكانية تحقيق أرباح مُحتملة.

المراجع:

1 - سحبان خليل،– دور البنود خارج الميزانية في تعزيز السيولة المصرفية دراسة تطبيقية في المصرف العراقي الاسلامي للاستثمار والتنمية– مجلة جامعة كربلاء العلمية، سلسلة البحوث الادارية والمالية ، 2015 ،ص84.

2 - كتلو حسن، – دراسة أثر البنود خارج الميزانية في سيولة و ربحية المصارف – دراسة تطبيقية في المصرف العربي، مجلة بحوث جامعة حلب ، سلسلة العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 5، قيد النشر2013.

3- AKTAN B, - Off-Balance Sheet Activities Impact On Commercial Banks Performance: An Emerging Market Perspective. Economic Research, 26(3), 2013, 117-132.

4- SAMU. P& , JOKIVUOLLE. E, - The Impact of Capital Adequacy on the Off-Balance Sheet Items of the Malaysian Islamic Banks during the Period(2002-2010). Bank of Finland Discussion papers Finland. 2013, p16.

5 - حنفي، عبد الغفار ،– ادارة المصارف. الدار الجامعية،مصر الاسكندرية،2007 ، 226–228.

6 - أمين خالد،– ادارة المخاطر الائتمانية. الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية الاردن، 2005ص119.

7 - حسين سعيد، وعلي أبو العز،– كفاية رأس المال في المصارف الإسلامية. ورقة بحث مقدمة للمؤتمر الدولي الأول للمالية الإسلامية، بتاريخ 6–7ايلول2014 في كلية الشريعة بالجامعة الأردنية، الأردن، 2014، ص8.

8 - سعيد احمد، المالكي زهراء– دور معايير كفاية رأس المال وفق مقررات بازل 1و2 في المخاطر الائتمانية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 8 العدد24، العراق،2013 ، ص224.

9 - رمضان زياد، جودة محفوظ،– الاتجاهات المعاصرة في إدارة البنوك. دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، الأردن،2006 ، ص93.

10 - الراوي خالد – إدارة العمليات المصرفية. الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر، الاردن،2003، ص294.

11 - عبد المطلب عبد الحميد – البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها. الدار الجامعية، الاسكندرية مصر 2008، ص231 – 233.

12- VENTO.G, & GANGA. P, Bank Liquidity Risk Management and Supervision. Journal of Money, Investment and Banking, Issue 10, 2009, p80.

13 - الموسوي حيدر،– إدارة المخاطرة والسيولة المصرفية. مجلّة جامعة كربلاء العلمية، سلسلة البحوث الادارية و المالية ، العدد2، 2011، ص3.

14- GRATH A, -The Handbook of International Trade and Finance. Kogan Page Limited,2nd ed,London and Philadelphia, 2008,198.

15 - كنج شكري ماهر– العمليات المصرفية الخارجية، الطبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، صفحة 493.

16 - الراوي خالد وهيب– العمليات المصرفية الخارجية. الطبعة الثانية، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، 2000، صفحة 455.

17 - السعيد سماح يوسف اسماعيل– العلاقة التعاقدية بين اطراف عقد الاعتماد المستندي. رسالة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين. 2007

18 - المادة الثانية، الاصول والاعراف الموحدة للاعتمادات المستندية ،النشرة رقم 600 ،غرفة التجارة الدولية، باريس. 2007

19 - عبد الله خالد امين، سعيفان حسين سعيد– العمليات المصرفية الاسلامية– الطرق المحاسبية الحديثة،الطبعة الاولى، دار وائل للنشر و التوزيع، عمان،2008، صفحة 664.

20 - رمضان زياد، جودة محفوظ– الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك– الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان،2006، صفحة 333.

21 - محمد آمال نوري– اجراءات الاعتمادات المستندية في العراق بين الحقيقة و الرؤى– مدخل نظري، مجلة بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 29،2012، ص: 261–298.

22 - شلهوب علي محمد– شؤون النقود واعمال البنوك، الطبعة الاولى، شعاع للنشر و العلوم، حلب ، 2007، صفحة 463.